كلفة حمام الشخص تصل لـ٢٥ ألفاً وارتفاع بأجور مستلزمات العمل

إقبال غير مسبوق على «حمامات السوق» بدمشق والبعض أغلق أبوابه بسبب أزمة المحروقات؟!

فادي بك الشريف
تصوير طارق السعدوني

دفعت الظروف الراهنة بسبب ازدياد ساعات التقنين الكهربائي في العاصمة دمشق حتى وصلت لـ٨ أو ٩ ساعات قطع مقابل ساعة وأقل من ذلك وصل، ناهيك عن نقص في مادة المحروقات، إلى اضطرار عدد كبير من المواطنين إلى الاعتماد على حمامات السوق المنتشرة في عدد من الأحياء لتشهد هذه الحمامات إقبالاً كبيراً غير مسبوق من المواطنين على مدار الأسبوع، وذلك وسط صعوبة تسخين المياه في المنازل الذي يحتاج إلى وقت طويل نتيجة لواقع التقنين وتأخر تأمين الغاز المنزلي لنحو ١٢٠ يوماً.

هذا وشهد العديد من الحمامات تفاوتاً واضحاً في الأسعار، بحيث وسطياً أصبح كلفة الشخص الواحد تتراوح بين الـ٢٠ والـ٢٥ ألف ليرة سورية، لتصل وسطياً كلفة ٤ أشخاص إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية.

وأضاف عاملون في أحد الحمامات الدمشقية إن كلفة دخول الحمام تقدر بـ٢٠ ألف ليرة من دون تكاليف التكييس ناهيك عن أجور «الصابون ومستلزمات الحمام»، إضافة إلى وجود كلفة إضافية في حال طلب مشروبات أو أي طلبات إضافية بما في ذلك «النرجيلة» التي يتراوح سعرها بين ٨ آلاف و١٠ آلاف ليرة.

وعن سبب هذا الارتفاع أرجع أحد العاملين بأنه يعود إلى صعوبة تأمين مواد المحروقات، وسط الارتفاع الكبير الذي تجاوز الـ١٢ ألف ليرة للتر المازوت وأكثر من ذلك للتر البنزين اللازم لعمل المولدات في ظل الظروف الراهنة وتداعيات أزمة المحروقات، ناهيك عن الارتفاع الكبير والواضح لمستلزمات العمل وكلف المواد فيه الأسعار تقدر بـ٤ أو ٥ آلاف للتر الواحد من المازوت.

> مصادر محافظة دمشق لـ«الوطن»: تعامل معاملة أي منشأة اقتصادية وقد تأثرت بسبب الواقع الراهن

وقال أحد العاملين: شكل ذلك ضغطاً وعبئاً على عمل العديد من الحمامات في ظل الظروف الراهنة وتداعيات أزمة المحروقات، ناهيك عن الارتفاع الكبير والواضح لمستلزمات العمل وكلف المواد والتجهيزات المخصصة.

في السياق، تسببت أزمة المحروقات بأن عدداً من حمامات السوق أغلقت أبوابها وعزفت عن استقبال المواطنين حتى إشعار آخر، ليصار إلى تأمين المادة وتحسن واقع المشتقات النفطية، وبأسعار معقولة، وخاصة أن العديد من أصحاب الحمامات اضطروا خلال الفترة الماضية إلى تأمين المادة من السوق السوداء بأسعار مرتفعة ما انعكس على ارتفاع من جهة لزوم الاستمرار في العمل، أو التوقف بالنسبة لبعض الحمامات لحين توفير المادة.

وفي السياق، أكد مصدر مسؤول في محافظة دمشق لـ«الوطن» أن حمامات السوق تعامل معاملة الفعاليات الاقتصادية وأي منشأة من حيث تزويدها بالمادة وذلك خلال الفترة الماضية، لكن نتيجة واقع المحروقات تأثر عدد من الحمامات في مسألة التزود بالمادة بوجود تأخر بالحصول على مخصصاتهم من المادة خلال الشهر الماضي نظراً للواقع الراهن على صعيد المادة.

وقال المصدر: تم سابقاً تقدير الاحتياجات من خلال الكشف على كل حمام ورصد استهلاكه للتزود بالمادة، ولاسيما أن هناك أولويات على صعيد توفير المادة، علماً أن عدد حمامات السوق العاملة حالياً في دمشق يصل إلى نحو الـ١٥ حماماً.

وأكد المصدر جهوزية المحافظة لاستقبال أصحاب أي منشأة أو حمام سوق ورصد واقع الأمر ليصار إلى معالجته في ضوء الإمكانات المتاحة.

على حين توضح مصادر مديرية المهن والرخص في محافظة دمشق أنه لم تمنح أي رخصة جديدة لافتتاح أي حمام بدمشق خلال ٥ السنوات الماضية، في حين تتابع أمور التسعير بالنسبة للحمامات من التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

أسطوانة الغاز تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة في «السوداء»

رئيس جمعية معتمدي غاز ريف دمشق لـ«الوطن»: إنتاج المعمل تراجع ومخصصات السيارات من المازوت لا تكفي

عبد المنعم مسعود

ارتفع سعر كيلوغرام الغاز المنزلي ليتجاوز ٢٢ ألف ليرة نهاية الأسبوع الماضي متجاوزاً حاجزه السعري الذي استقر عنده مؤخراً بألفي ليرة وبارتفاع وصل إلى ثمانية آلاف ليرة عنه قبل أكثر من شهر ونصف الشهر من الآن محققاً ألفي ليرة في كل قفزة سعرية.

وتزامن ارتفاع سعر الكيلوغرام من الغاز للطباخات المنزلية مع تقلص وجوده في الأسواق بحيث تحولت عملية بيع المادة لسعر المفرق وفقاً لمبلغ مقطوع يدفعه الزبون سواء أكان ألفي ليرة أم خمسة آلاف أو عشرة آلاف ليرة والحكم في هذه الحالة بين البائع والشاري هو الميزان.

وفي السياق كشف رئيس جمعية معتمدي غاز ريف دمشق عدنان برغشة أن هناك ارتفاعاً واضحاً في أسعار تعبئة الغاز المنزلي.

وبين رئيس الجمعية أن المسألة تختلف بين منطقة وأخرى لكن السعر الوسطي لتعبئة كيلوغرام الغاز المنزلي للضرورة من المستهلكين لدى شقيعة الغاز نحو ٢٠ ألف ليرة.

ويعتقد برغشة أن هذا السعر يحدد بالتالي سعر أسطوانة الغاز المنزلي في السوق السوداء إن توافرت فالأسطوانة سعة ١٠كغ غاز منزلي وصل سعرها هذه الأيام مابين ١٨٠ إلى ٢٢٠ ألفاً، في حين أن سعر الاسطوانة المضغوطة والتي يصل حجم الغاز المنزلي داخلها لـ١٤ كغ قد يصل إلى ٢٨٠ ألفاً.

ووفقاً لبرغشة فإن عملية الإنتاج في معمل عدرا قد انخفضت عنها في الأسبوع الماضي لتنخفض إلى ١٢ ألف أسطوانة بعد أن كانت عند ٢٠ ألفاً، وارتفعت بالتالي مدة الاستلام وسطياً لدى المستهلكين بعد أن كانت ٦٥ يوماً إلى ٧٥ لتصبح الآن أكثر من ٩٠ يوماً.

> إنتاج معمل عدرا انخفض الأسبوع الماضي من ٢٠ ألفاً إلى ١٢ ألف أسطوانة

ويطالب برغشة بفصل مخصصات المطاعم في الريف عن مخصصات المطاعم في المدينة وتنفيذ عدالة التوزيع في استلام مخصصات التوزيع بينها، ففي المدينة يتم تسليم المطاعم كل ٨ أو ١٠ أيام، على حين أنها تتأخر في الريف لتتجاوز ١٥ يوماً.

وأشار برغشة إلى عدم كفاية مخصصات المازوت لسيارات نقل الغاز والبالغة ٤٢ لتراً لكل سيارة كل عشرة أيام.

وبين أن الكمية المعتادة هي ٨٠ لتراً كل عشرة أيام أو ٥٠ لتراً كل ثلاثة أيام، فالمسافات بين الريف ومعمل عدرا شاسعة مثل قارة والزبداني والكسوة والكمية الحالية لا تكفي لأكثر من نقلة ونصف.

وطالب برغشة أيضاً بعكس الارتفاع في أسعار المازوت والذي حصل لمرتين متتاليتين مؤخراً على سعر أسطوانة الغاز المنزلي.

انخفاض نسب التشغيل بالمنشآت الصناعية إلى ٣٥ بالمئة من طاقتها الإنتاجية في حمص

مدير الصناعة لـ«الوطن»: ١٦٩ منشأة دخلت حيز الإنتاج هذا العام برأسمال ١٨ مليار ليرة

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير صناعة حمص بسام السعيد لـ«الوطن» عن انخفاض وتراجع نسب التشغيل في المنشآت الصناعية والحرفية بالمحافظة إلى ما بين ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة فقط من طاقتها الإنتاجية مؤخراً، بعد أن كانت تعمل بنسبة تزيد على ٧٥ بالمئة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وعزا السعيد أسباب تراجع نسب التشغيل إلى جملة من المعوقات والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي والحرفي وعلى رأسها النقص الحاد بالمشتقات النفطية اللازمة لعمل تلك المنشآت وواقع التقنين في التيار الكهربائي، بالإضافة لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، وعدم وجود أسواق تصديرية كافية للمنتجات المحلية، وزيادة تكاليف الإنتاج بما يؤثر سلباً في القدرة التنافسية والقدرة الشرائية.

وأشار إلى أن لتوقف أي منشأة عن العمل أو تخفيض نسبة تشغيلها وتراجعها انعكاسات في اتجاهات عديدة ومنها الاجتماعي حيث سيفقد الكثير من العاملين فيها عملهم بشكل مباشر، إضافة للذين يرتبط عملهم بمنتجات هذه المنشأة حيث إن قسماً من تلك المنشآت فقدت جزءاً من عمالتها نتيجة ذلك، بالإضافة إلى أن ذلك أثر في حجم المنتج الذي سيطرح في الأسواق سواء المنتج المحلي أم المصدر للخارج.

وأكد السعيد أن القطاع الصناعي والحرفي بالمحافظة يشهد تعافياً ملحوظاً بالأرقام من خلال دخول منشآت جديدة وعودة منشآت كانت متوقفة نتيجة الحرب، لافتاً إلى أن عدد المشاريع الصناعية والحرفية المسجلة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري بلغ ٣٩١ مشروعاً دخل منها حيز الإنتاج حوالي ١٦٩ منشأة بمجموع رأسمال يبلغ ١٨ مليار ليرة وأمنت حوالي ٩٥٠ فرصة عمل جديدة وتنوعت هذه المنشآت بين غذائية وكيميائية وهندسية ونسيجية.

وبيّن أن هناك زيادة بعدد المنشآت الصناعية والحرفية خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ٣٥٥ بالمئة مقارنة بعددها في عام ٢٠٢٠، حيث وصل عدد المنشآت المرخصة في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤٠ منشأة والمسجل منها ٢٧٤ منشأة، على حين بلغت عدد المنشآت المرخصة في عام ٢٠٢٠ حوالي ١١٧ منشأة والمسجل منها ٨٤ منشأة.

ولفت السعيد إلى أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة على قيود مديرية صناعة حمص بلغت حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ١٠٧٨٩ منشأة العامل منها ٦٦٢٤ منشأة والمتوقف عن العمل منها حوالي ٤٠٨٣ منشأة، وبلغت نسبة المنشآت العاملة منها ٥٨ بالمئة من إجمالي عدد المنشآت.

وعن الحلول الممكنة وتجاوز الصعوبات والمعوقات تحدث السعيد عن عدد من المقترحات منها توجيه الصناعيين لتوليد الكهرباء ذاتياً بالاعتماد على الطاقات المتجددة ومنحهم قروضاً من صندوق الدعم من دون فوائد، ووضع خطة زمنية لإنشاء محطات توليد كهرباء من الطاقات المتجددة ضمن كل المدن والمناطق الصناعية والحرفية، إضافة إلى قيام اتحاد غرف الصناعة بدوره في تأمين المشتقات النفطية للصناعيين من خلال الاستيراد، والتواصل مع البلدان الصديقة لخلق أسواق تصديرية كافية للمنتجات المحلية.

وأشار إلى أن مديرية الصناعة تطمح وتعمل على عودة جميع المنشآت الصناعية والحرفية المتوقفة إلى العملية الإنتاجية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال صناعاتنا المحلية وتلبية حاجة السوق وتوجيه المستثمرين والصناعيين لإشادة مشاريع إستراتيجية لتحقيق أكبر تنوع ممكن من المنتجات المحلية والاستغناء ما أمكن عن المستوردات.